دراسة اقتصادية لتجارة الأسمدة الكيماوية في ريف محافظة الشرقية

د/ تهاني صالح محمد بيومي يوسف د/ أمينة سعيد محمد فؤاد أحمد
باحث – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة: يعتبر القطاع الزراعي قاطرة التنمية المستدامة في مصر، حيث يعمل به بطريق مباشر وغير مباشر أكثر من نصف السكان[٣]. كما يقوم بتوفير الغذاء لغالبية أفراد المجتمع. وتعتبر منتجاته المادة الخام التي تقوم عليها بعض الصناعات التحويلية في مصر مثل المحالج والمضارب والمطاحن وغيرها. كما أن القطاع الزراعي يعتبر سوقاً مفتوحاً أمام المنتجات الصناعية مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية. وإلى جانب ما سبق فإن الصادرات الزراعية عامة والغذائية منها خاصة تمثل جزء كبير في الصادرات المصرية. ولقد شهد القطاع الزراعي العديد من سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي[٧] بدأت عام ١٩٨٧ بإلغاء الدعم وتحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقية الحيوأني متمثلة في الأعلاف والأدوية والأمصال البيطرية، والنباتي متمثلة في التقاوي والأسمدة الكيماوية والمبيدات. ولقد ترتب على ما سبق تراجع وتدهور دور الدولة في مجال مستلزمات الإنتاج عامة والأسمدة الكيماوية خاصة والذى أدى إلى نشاط دور القطاع الخاص في تجارة الأسمدة بالريف، مما ترتب عليه حدوث تشوهات في أسعار الأسمدة الكيماوية، وعدم مناسبة كميات ونوعيات الأسمدة التي تصرفها الجمعيات التعاونية الزراعية والارتفاع الملحوظ والمستمر في اسعار الأسمدة الكيماوية، وهذا يعنى أن انتهاج الدولة لسياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي قد أفرزت العديد من النتائج منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أن النتائج التي تتعلق بالأسمدة الكيماوية كان مردودها سلبياً[٥] بالنسبة للزراع عامة ولصغار الزراع خاصة ولغير الحائزين على بطاقة تموينية على وجه التحديد.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في تراجع دور الدولة في إمداد وتوفير الأسمدة الكيماوية للزراع[٤]، بالإضافة إلى عدم مناسبة كمية ونوعية وسعر السماد الذى يقدم للزراع مالكى الحيازة الزراعية من الجمعية التعاونية الزراعية، كما أن الزراع غير مالكى بطاقة الحيازة الزراعية يحرمون من التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية رغم أنهم الزراع القائمين بزراعة الأرض فعلاً. كما أن تراجع دور الدولة أدى إلى نشاط التجار ووقوع الزراع فريسة بين أيديهم وذلك من حيث المغالاة في أسعار الأسمدة الكيماوية التي يقومون ببيعها للزراع عامة وللصغار منهم خاصة.

هدف وأهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى تشخيص الوضع الحالي لسوق الأسمدة في ريف محافظة الشرقية والذى يتمثل في دور كل من الجمعية التعاونية الزراعية والقطاع الخاص في توفير الأسمدة الكيماوية للزراع. ولتحقيق هذا الهدف فإن الدراسة تقوم بإلقاء الضوء وتحليل كل من تطور حركة الأسمدة الكيماوية الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) إنتاجاً واستخداماً ومعدل الإكتفاء الذاتي بالإضافة إلى التجارة الخارجية لها، وكذلك التعرف على آراء الزراع حول ما تقوم به الجمعية التعاونية الزراعية من توفير الأسمدة وكذلك دور القطاع الخاص (التجار) في توفير الأسمدة الكيماوية للزراع.

وترجع أهمية الدراسة إلى إمكانية التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق وتجارة الأسمدة الكيماوية وبالتالي تفعيل دور الإيجابي منها وتثبيط السلبي ومن ثم الإرتقاء بمستوى كفاءة تلك التجارة. كما أن نتائج هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الأخرى يمكن لمتخذي القرار الاقتصادي الاسترشاد بها عند تحليل الوضع الراهن للأسمدة الكيماوية ورسم السياسات المستقبلية لها.

مصادر البيانات: تعتمد الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات الأول بيانات ثانوية منشورة من وزارة الزراعة، قطاع الشئون الاقتصادية. والثأني بيانات أولية لدراسة ميدانية من خلال استمارتين للاستبيان الأولى منها للزراع والثانية لتجار الأسمدة الكيماوية بريف محافظة الشرقية تم تجميعها من خلال استمارة استبيان صممت خصيصاً لذلك.

الأسلوب والطريقة البحثية: تعتمد الدراسة في تحليل وعرض ما تتوصل إليه من نتائج على الأسلوبين الوصفي والكمي متمثلاً في النسب المئوية ومعامل الاختلاف ومعدل النمو السنوي ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية والتسويقية لتجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية.

عينة الدراسة: في ظل التقسيم الإداري لمحافظة الشرقية إلى (٣) قطاعات وهى: (قطاع الشمال ويشمل عدد (٥) مراكز وقطاع الوسط ويشمل عدد (٤) مراكز، وقطاع الجنوب ويشمل عدد (٤)مراكز. فقد تم اختيار عدد (١٠) مراكز وتم اختيار قرية من كل مركز. وبالتالى فإن القري والمراكز المختارة هى قرية الإخيوة بمركز الحسينية، وقرية الديدامون بمركز فاقوس، وقرية حانوت بمركز كفر صقر، وقرية طوخ القراموس بمركز أبو كبير بقطاع الشمال. وقرية الصوة بمركز أبو حماد، وقرية العواسجة بمركز ههيا، وقرية المنحاريت بمركز ديرب نجم بقطاع الوسط. وقرية بنى عامر بمركز الزقازيق، وقرية الجديدة بمركز منيا القمح، وقرية أولاد سيف بمركز بلبيس بقطاع الجنوب. وتم اختيار تاجر ريفى للأسمدة الكيماوية من كل قرية من القرى المختارة. أما بالنسبة لاختيار الزراع فقد تم اختيار (٣) قرى من القرى المختارة واعتبارها وحدة واحدة وهى قرية الديدامون بمركز فاقوس، والصوة بمركز أبو حماد، وقرية الجديدة بمركز منيا القمح. كما تم تجميع عدد (٣٠) استمارة مع مراعاة تمثيل المحاصيل الزراعية المختلفة (حقل- خضر-فاكهة) وبنسب متساوية وكذلك الفئات الحيازية المختلفة. كما تم اختيار المراكز والقرى وتجار الاسمدة والزراع بطريقة عمدية وذلك لضمان دقة البيانات المتحصل عليها.

النتائج ومناقشتها

يركز الجزء التالي من الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية وهم: المحور الأول حركة الأسمدة الكيماوية في مصر، والمحور الثاني دور الجمعيات التعاونية الزراعية في إمداد الزراع بالأسمدة الكيماوية، وأخيراً المحور الثالث دور القطاع الخاص (التجار) في تجارة الأسمدة الكيماوية بمحافظة الشرقية.

أولاً: تطور حركة الأسمدة الكيماوية في مصر:

يهتم الجزء التالي بدراسة تطور الأسمدة الكيماوية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) ويشمل هذا التطور كل من الإنتاج المحلي، المتاح للاستهلاك، معدل الإكتفاء الذاتي، والتجارة الخارجية شاملة الصادرات والواردات وصافي التجارة الخارجية، تشير بيانات جدول (١) تطور حركة الأسمدة الكيماوية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) إلى الآتي:

(١) **الأسمدة الآزوتية:** بدراسة الإنتاج الكلي من الأسمدة الآزوتية تبين أنه إنخفض من حوالي ٧٨٠٠,٤٥ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٤١٤٣,٩٢ ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة إتخفاض تمثل حوالي ٤٦,٨٧٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي ٥٥٩٧,٨٥ ألف طن. وبلغ معدل النقص السنوي حوالي ٥,٤٣٪. وبدراسة المتاح للاستهلاك من الأسمدة الآزوتية فقد تبين أنه إنخفض من حوالي ٦٧٣٤,٨٣ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٤٢٦٥,٢٠ ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة إتخفاض تمثل حوالي ٣٦,٦٧٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي ٥٧٦٨,٥٨ ألف طن. وبلغ معدل النقص السنوي حوالي ٤,٦٩٪. أما بدراسة معدل الإكتفاء الذاتي من الأسمدة الآزوتية فقد تبين أنه إنخفض من حوالي ١١٥,٨٢٪ عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٩٧,١٦٪ عام ٢٠١٤ بمتوسط فترة بلغ حوالي ٩٧,٠٤٪، ويرجع إتخفاض معدل الإكتفاء الذاتي لزيادة معدل النقص السنوى في الإنتاج المحلي للأسمدة الآزوتية (٥,٤٣٪) عن مثيلة في المتاح للاستهلاك لنفس الأسمدة(٤,٦٩٪).

وبدراسة كمية الصادرات من الأسمدة الآزوتية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) فقد تبين أن كمية الصادرات تذبذبت بين الارتفاع والإتخفاض إلا أنها إنخفضت من حوالي ١٢٦٥,٢٨ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٥٨ ألف طن عام ٢٠٠٨ بنسبة إتخفاض بلغت حوالي ٨٧,٤٧٪ . أما خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) فقد تبين عدم وجود صادرات للأسمدة الآزوتية. وبلغ متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) حوالي ٣٥٢,٥٩ ألف طن. وبدراسة كمية الواردات تبين أنها إنخفضت من حوالي ١٩٩,٦٧ ألف طن عام ٢٠٠٢

إلى حوالي ١٢١,١٠ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة إنخفاض تمثل حوالي ٣٩,٣٥٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي ٥٢٣,٣٢ ألف طن. وبلغ معدل النمو السنوي حوالي ٣,٣٪.

وأخيراً تشير بيانات صافي التجارة الخارجية للأسمدة الآزوتية (الصادرات، الواردات) إلى أنها غير مستقرة خلال فترة الدراسة حيث أنها تتذبذب بين الارتفاع والإنخفاض من جانب كما أنها تارة تكون لصالح الصادرات وأخرى لصالح الواردات، وتشير نتائج معامل الاختلاف إلى أن القيم أقل تشتتاً حول متوسطها الحسابي في معدل الإكتفاء الذاتي وتزداد في الإنتاج المحلي، والمتاح للاستهلاك وصافي التجارة. كما أنها أكثر تشتتاً في كل من التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ويرجع ذلك إلى أن التجارة الخارجية للأسمدة الآزوتية تتوقف على كل من الإنتاج المحلي وما يجب أن يتاح للاستهلاك.

(٢) **الأسمدة الفوسفاتية:** بدراسة الإنتاج الكلي من الأسمدة الفوسفاتية تبين أنه قد زاد من حوالي ١٢٢٠,٣٧ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٠٧٠,٥٤ ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة تمثل حوالي ٦٩,٦٦٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي١٤٥٣,١١ ألف طن. وبلغ معدل النمو السنوي حوالي ١٪. وبدراسة المتاح للاستهلاك من الأسمدة الفوسفاتية فقد تبين أنه زاد من حوالي ٩٩٢,٦٠ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٥٣٧,٧ ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة تمثل حوالي ٥٤,٩٦٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي ١١٧١,٩١ ألف طن. وبلغ معدل النمو السنوي حوالي ١,١٪. أما بدراسة معدل الإكتفاء الذاتي من الأسمدة الفوسفاتية فقد تبين أنه زاد من حوالي ١٢٣,٠١٪ عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٣٤,٦٨٪ عام ٢٠١٤ بمتوسط فترة بلغ حوالي ١٢٣,٩٩٪.

وبدراسة كمية الصادرات من الأسمدة الفوسفاتية فقد تبين أنها زادت من حوالي ٢٢٨,٣١ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٥٣٣,٢١ ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة زيادة تمثل حوالي ١٣٣,٥٥٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي ٢٨١,٦٣ ألف طن. وبلغ معدل النمو السنوي حوالي ٠,١٪. وبدراسة كمية الواردات من الأسمدة الفوسفاتية تبين عدم لجوء الدولة إلى إستيراد الأسمدة الفوسفاتية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) لزيادة الانتاج المحلى عن الاستهلاك. أما بدراسة كمية الواردات من الأسمدة الفوسفاتية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) تبين أنها زادت من حوالي ٢٠٠ طن عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢,٧١ ألف طن عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة تمثل حوالي ٩٢,٦٢٪. ولم تكن هناك واردات من تلك الأسمدة عامي ٢٠١٠، ٢٠١٤. وبلغ متوسط الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) حوالي ٤٣٠ طن.

وأخيراً تشير بيانات صافي التجارة الخارجية للأسمدة الفوسفاتية (الصادرات، والواردات) إلا أنها غير مستقرة خلال فترة الدراسة، إلا أنها بلغت عام ٢٠٠٢ حوالي ٢٢٨,٣١ ألف طن، ارتفع ليصل إلى ٥٣٣,٢١ ألف طن عام ٢٠١٤ أي أنه زاد بحوالي ١٣٣,٥٤٪، وبمتوسط فترة بلغ حوالي ٢٨١,٢٠ ألف طن وبمعدل نمو بلغ ٠,١٪ وتشير نتائج معامل الاختلاف إلى أن القيم أقل تشتتاً حول متوسطها الحسابي في معدل الإكتفاء الذاتي والإنتاج المحلي، وازداد تشتتها في الصادرات، صافي التجارة الخارجية، وكانت أكثر تشتتاً عن متوسطها الحسابي في كل من المتاح للاستهلاك، الواردات.

(٣) **الأسمدة البوتاسية:** بدراسة تطور الواردات وكمية المتاح من الأسمدة البوتاسية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) بالجدول (١) تبين أنها إنخفضت من حوالي ١٢٠,٠٤ ألف طن عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٧٠ ألف طن عام ٢٠١٤ بنسبة إنخفاض تمثل حوالي ٧١,٤٨٪. وبمتوسط فترة بلغ حوالي ٩٢,٠١ ألف طن. وبلغ معدل النقص السنوي حوالي ٢,٤٪، كما أن معامل الاختلاف يشير إلى تشتت القيم حول متوسطها الحسابي بنسبة ٢٦,٧٨٪.

وبمقارنة معدل الإكتفاء الذاتى لكل من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية تبين أنه في الوقت الذى يتناقص في الأسمدة الآزوتية فإنه يتزايد في الأسمدة الفوسفاتية. كما أن جميع الأسمدة البوتاسية يتم استيرادها من الخارج. وهذا يوضح أهمية الاستثمار في مجال إنتاج الأسمدة الازوتية لسد العجز فيها وعدم الاعتماد على الخارج وكذلك أهمية عدم الاعتماد على الخارج كلياً في مجال الأسمدة البوتاسية.

جدول (١): تطور حركة الأسمدة الكيماوية في مصر بالألف طن خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤):

السنوات	الأسمدة الآزوتية						الأسمدة الفوسفاتية						الأسمدة البوتاسية
	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	معدل الإكتفاء الذاتي (٪)	التجارة الخارجية			الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	معدل الإكتفاء الذاتي (٪)	التجارة الخارجية			الواردات وكمية المتاح
				الصادرات	الواردات	صافي التجارة الخارجية				الصادرات	الواردات	صافي التجارة الخارجية	
٢٠٠٢	٧٨٠٠,٤٥	٦٧٣٤,٨٣	١١٥,٨٢	١٢٦٥,٢٨	١٩٩,٦٧	١٠٦٥,٦١	١٢٢٠,٣٧	٩٩٢,٠٦	١٢٣,٠١	٢٢٨,٣١	٠	٢٢٨,٣١	١٢٠,٠٤
٢٠٠٣	٨٢٨٩,٨٦	٧٠٠٥,٣٦	١١٨,٣٣	١٣٩٤,٢٣	١٠٩,٧٢	١٢٨٤,٥١	١٤٢١,٣٣	١٠٣٤,٢٩	١٣٧,٤٢	٣٨٧,٠٣	٠	٣٨٧,٠٣	٧٦,٩٩
٢٠٠٤	٧٨٧٩,٧٤	٨٨٨٢,٠٠	٨٨,٧٢	٠	١٠٠٢,٢٦	(١٠٠٢,٢٦)	١٦٣٦,٤٤	١٣٦٣,٥٤	١٢٠,٠١	٢٧٢,٩٠	٠	٢٧٢,٩٠	٨٧,٦١
٢٠٠٥	٧٧٧٥,١٤	٩٣٢٨,٤٨	٨٣,٣٥	٣٤٦,٤٠	١٨٩٩,٧٤	(١٥٥٣,٣٤)	١٦٧٨,٦٣	١٣٩٠,٩٣	١١٧,٦٥	٢٨٧,٧٠	٠	٢٨٧,٧٠	٩٦,٦٢
٢٠٠٦	٧٠٤٥,٩١	٥٧١٦,٨٩	١٢٣,٢٥	١٤١٩,٤٠	٩٠,٣٨	١٣٢٩,٠٢	١٥٥٥,٩٢	١٢٩٧,٨٦	١١٩,٨٨	٢٥٨,٠٦	٠	٢٥٨,٠٦	١٠٠,٦٨
٢٠٠٧	٦٣٤٨,٦٤	٦٦٦٥,٥٤	٩٥,٢٤	٠	٣١٦,٩٠	(٣١٦,٩٠)	١١٨٦,٩٣	٨٨٩,٢٠	١٣٣,٤٨	٢٩٧,٧٢	٠	٢٩٧,٧٣	١٤٣,٨٥
٢٠٠٨	٥٧٣٣,٠٥	٥٨٤٣,٥١	٩٨,١١	١٥٨,٥٣	٢٦٨,٩٩	(١١٠,٤٦)	١٢٧١,٩٢	٩٥٢,٦٠	١٣٣,٥٢	٣١٩,٣٢	٠	٣١٩,٣٢	٤٦,٦١
٢٠٠٩	٦٢٣٢,٩٤	٧٥٥٣,٥٧	٨٢,٥٢	٠	١٣٢٠,٦٢	(١٣٢٠,٦٣)	٦٨١,٨٢	٦٢٢,٩٥	١٠٩,٤٥	٥٩,٠٨	٠,٢٠	٥٨,٨٨	١١٠,٤٤
٢٠١٠	٦٠٠٥,٣٣	٦١٦١,٦٥	٩٧,٤٦	٠	١٥٦,٣٢	(١٥٦,٣٢)	١٣٤٣,٣٧	١١١١,٤٢	١٢٠,٨٧	٢٣١,٩٥	٠	٢٣١,٩٥	١٠٣,٢٣
٢٠١١	٢٠٨٩,٦٦	٣٠٠٠,٦٥	٦٩,٦٤	٠	٩١٠,٩٩	(٩١٠,٩٩)	١٦٩٨,٧٥	١٤٨٣,٨٣	١١٤,٤٨	٢١٥,٨٢	٠,٩٠	٢١٤,٩٢	٨٣,٨١
٢٠١٢	١٨٣٤,١٤	٢٠٢١,٩٧	٩٠,٧١	٠	١٨٧,٨٢	(١٨٧,٨٣)	٢٠٣٩,٧٥	١٧٤٤,٦٣	١١٦,٩٢	٢٩٦,٩١	١,٧٩	٢٩٥,١٢	٨٠,٦٦
٢٠١٣	١٥٩٣,٢٩	١٨١١,٨٦	٨٧,٩٤	٠	٢١٨,٦٦	(٢١٨,٦٦)	١٠٨٤,٦١	٨١٤,١٦	١٣٣,٢٢	٢٧٣,١٦	٢,٧١	٢٧٠,٤٥	٧٥,٦٤
٢٠١٤	٤١٤٣,٩٢	٤٢٦٥,٢٠	٩٧,١٦	٠	١٢١,١٠	(١٢١,١٠)	٢٠٧٠,٥٤	١٥٣٧,٣٢	١٣٤,٦٨	٥٣٣,٢١	٠	٥٣٣,٢١	٧٠,٠٠
المتوسط	٥٥٩٧,٨٥	٥٧٦٨,٥٨	٩٧,٠٤	٣٥٢,٥٩	٥٢٣,٣٢	(١٧٠,٧٣)	١٤٥٣,١١	١١٧١,٩١	١٢٣,٩٩	٢٨١,٦٣	٠,٤٣	٢٨١,٢٠	٩٢,٠١
معامل الاختلاف	٤٣,١٢	٤١,٤٥	١٥,٩٨	١٥٦,٩٥	١٠٥,٦٥	٥٤,٥٣	٢٦,٥٢	٢٧,٧٨	٧,٣٣	٣٧,٨٣	٢٠٠,٨٨	٣٧,٩٢	٢٦,٧٨
معدل النمو السنوي(*) (٪)	(٥,٤٣٪)	(٤,٦٩)	–	–	٣,٣٪	–	١٪	١,١٪	–	%٠,١	–	%٠,١	(٢,٤٪)

(....) الأرقام بين الأقواس تمثل قيم سالبة، (*)معدل النمو السنوى يساوى $P=[(F\backslash S)^{1\backslash y}]-1$ ، حيث P معدل النمو السنوى، F القيمة النهائية، s القيمة الاولية، y عدد السنوات

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشئون الاقتصادية. نشرة احصائيات مستلزمات الإنتاج الزراعي. أعداد متفرقة.

ثانياً: دور الجمعيات التعاونية الزراعية في إمداد الزراع بالأسمدة الكيماوية:

من الأهمية بمكان التعرف على آراء الزراع فيما توفره الجمعيات التعاونية الزراعية من أسمدة كيماوية وكذلك في مشاكل وعقبات التعامل مع تلك الجمعيات والتي أدت بدورها إلى توسع القطاع الخاص فى تجارة الأسمدة الكيماوية. ويشمل الجزء التالي الخصائص والسمات العامة لزراع العينة بالإضافة إلى المشاكل التي توجه الزراع في التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية.

(١) **الخصائص والسمات العامة لمزارعي عينة الدراسة:** يتضح من بيانات جدول (٢) الخصائص والسمات العامة للزراع المبحوثين ولعينة الدراسة الميدانية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ الآتي:

بدراسة هيكل التركيب النوعي تبين من الجدول أن نسبة الذكور في المزارعين على مستوى العينة بلغت ١٠٠٪. وبدراسة الحالة الاجتماعية تبين أن نسبة المتزوجين بالعينة بلغت ١٠٠٪ على مستوى المبحوثين، وبدراسة الحالة التعليمية تبين أن نسبة المتعلمين تعليم متوسط بين مزارعي عينة الدراسة بلغت حوالي ٢٦٪. وأن نسبة المتعلمين تعليم جامعي بلغت حوالي ٣٧٪. أي أن جملة عدد المتعلمين بالعينة بلغ حوالي ٦٣٪. في حين أن نسبة من يقرأ ويكتب بلغت حوالي ٣٧٪. وهذا يعني أرتفاع الوعي لدى مزارعي عينة الدراسة. وهذا يوضح إمكانية أن يقوم الإرشاد الزراعى بدور نشط وفعال في نقل التقنيات المستحدثة للزراع سوء من خلال التوصية باستخدام التقاوي المحسنة أو ترشيد إستخدام المياه والأسمدة الكيماوية.

جدول (٢): الخصائص والسمات العامة للزراع المبحوثين ولعينة الدراسة الميدانية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

البيان		التكرار النسبي (٪)	البيان		التكرار النسبي (٪)
التركيب النوعي للمزارعين	ذكور	١٠٠	وجود بطاقة حيازة زراعية	يوجد	٩٣,٣٣
	أناث	–		لا يوجد	٦,٦٧
	جملة	١٠٠		جملة	١٠٠
الحالة الاجتماعية للمزارعين	متزوج	١٠٠	مدى مناسبة مواعيد صرف الأسمدة مع احتياج المزارعين	نعم	–
	غير متزوج	–		لا	١٠٠
	جملة	١٠٠		جملة	١٠٠
الحالة التعليمية	أمي	–	مدى وجود مشاكل في صرف الأسمدة من الجمعية الزراعية	يوجد	٩١,٦٧
	يقرأ ويكتب	٣٧		لا يوجد	٨,٣٣
	تعليم متوسط	٢٦		جملة	١٠٠
	تعليم جامعي	٣٧	عدد مرات التردد على الجمعية الزراعية لصرف الأسمدة	مرتين	٤٤,٣٣
	جملة	١٠٠		ثلاثة مرات	٥٦,٦٧
العمل الرئيسي	زراعي	٦٠		جملة	١٠٠
	غير زراعي	٤٠	مدى كفاية كمية الأسمدة التي تصرف من الجمعية الزراعية	كافية	–
	جملة	١٠٠		غير كافية	١٠٠
مصدر الدخل	المزرعة	٥٨,٧٩		جملة	١٠٠
	خارج المزرعة	٤١,٢١	كيفية تدبير المزارعين لباقي حصة الأسمدة	الجمعية بسعر السوق	٦,٢٥
	جملة	١٠٠		مزارعين وملاك	٣١,٢٥
هيكل الحيازة الزراعية	ملك	٨٦,٢٥		من تجار القرية	٦١,٥٠
	مستأجرة	١٣,٧٥		جملة	١٠٠
	جملة	١٠٠			

المصدر:جمعت من بيانات استمارة استبيان للمزارعين(مستخدمي الأسمدة الكيماوية)بعينة الدراسة الميدانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

وبدراسة العمل الرئيسي للمبحوثين تبين أن حوالي ٦٠٪ منهم يعملون بالزراعة عملا رئيسياً. بينما يعمل الباقي وتمثل نسبتهم ٤٠٪ بالزراعة بجانب أعمالهم الأساسية. وبدراسة مصدر الدخل لمبحوثي العينة

تبين أن الدخل من الزراعة يساهم بحوالي ٥٨,٧٩٪. في حين تبين أن الدخل من خارج الزراعة يساهم بحوالي ٤١,٢١٪ من إجمالي الدخل للمبحوثين، وبدراسة هيكل الحيازة الزراعية تبين أن الأرض المملوكة لمبحوثي العينة تمثل حوالي ٨٦,٢٥٪. بينما تمثل الأرض المستأجرة من الغير حوالي ١٣,٧٥٪. وتبين أيضاً أن نسبة حائزي بطاقة الحيازة الزراعية بين مزارعي العينة بلغت حوالي ٩٣,٣٣٪ أما الباقي (٦,٦٧٪) ليس لديهم بطاقة حيازة زراعية.

أما بدراسة مدى مناسبة مواعيد صرف الأسمدة من الجمعيات الزراعية مع احتياجات المزارعين لها تبين أن كل مزارعي العينة يرون أن المواعيد غير مناسبة. وعن مدى وجود مشاكل في صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعية الزراعية تبين أن حوالي ٩١,٦٧٪ من مزارعي العينة يرون أن هناك مشاكل تواجههم في صرف الأسمدة الكيماوية. في حين يرى حوالي ٨,٣٣٪ عدم وجود مشاكل. ومن أهم مشاكل صرف الأسمدة أن المزارعين يترددون على الجمعية أكثر من مرة للحصول على الأسمدة الكيماوية. ومن بيانات الجدول (٢) يتضح أن حوالي ٤٤,٣٣٪ يترددون على الجمعية مرتين وأن حوالي ٥٦,٦٧٪ يترددون ثلاث مرات. ويري ١٠٠٪ من المزارعين بعينة الدراسة أن كمية الأسمدة الكيماوية التي تصرف من الجمعية الزراعية غير كافية لاحتياجاتهم.

وأخيراً بدراسة كيفية تدبير مزارعي العينة لباقي حصة الأسمدة الكيماوية اللازمة تبين أن حوالي ٦١,٥٪ يحصلون على احتياجاتهم من تاجر الأسمدة بالقرية. وحوالي ٣١,٢٥٪ يحصلون على احتياجاتهم من مزارعين آخرين أو يحصل المستأجرون على احتياجاتهم من مالكي الأرض الزراعية. ويحصل حوالي ٦,٢٥٪ من مزارعي العينة من الجمعية ولكن بسعر أعلى من السعر المقرر وبذلك يتضح وجود خلل وقصور في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توفير احتياجات الزراع من الأسمدة الكيماوية مما أدى إلى تنشيط وتفعيل دور التجار في توفير الأسمدة الكيماوية للزراع كبديل للجمعيات التعاونية الزراعية.

(٢) مشاكل صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعيات التعاونية الزراعية بعينة الدراسة: يتضح من بيانات جدول (٣) التكرار النسبي لآراء الزراع حول مشاكل صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعيات التعاونية الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ من وجهة نظر مزارعي عينة الدراسة الميدانية – الحائزين لبطاقة حيازة زراعية– إلى وجود العديد من المشاكل حول صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعيات التعاونية الزراعية يأتي في مقدمتها أن عبوات الأسمدة ممزقة ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٢٣,٣٨٪. يليها مشكلة أخذ الجمعيات رسوم إضافية حصول الزراع على احتياجاتهم من الأسمدة الكيماوية ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٢٢,٥٨٪. ثم يليها مشكلة أن بعض الأسمدة الكيماوية مغشوشة ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٢٠,١٦٪.

جدول (٣): التكرار النسبي لآراء الزراع حول مشاكل صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعيات التعاونية الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

المشكلة	التكرار النسبي (٪)
العبوات ممزقة	٢٣,٣٨
بعض الأسمدة مغشوشة	٢٠,١٦
أخذ الجمعيات رسوم إضافية	٢٢,٥٨
عدم وجود صنف ونوع مناسب من الأسمدة في الجمعية	٦,٤٥
صرف جزء وصنف من الحصة وعدم إعطائها كاملة	١٢,١٠
مواعيد الصرف غير مناسبة	١٢,١٠
عدم وجود سماد بوتاسيوم	٣,٢٣
الجملة	١٠٠

المصدر:جمعت من بيانات استمارة استبيان للمزارعين(مستخدمي الأسمدة الكيماوية)بعينة الدراسة الميدانية لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦.

يضاف لما سبق من المشاكل والمعوقات التى تواجه الزراع عند صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعية أن الجمعيات تقوم بصرف جزء من الحصة وعدم إعطائها كاملة، وأن مواعيد صرف الأسمدة للزراع غير مناسبة مع احتياجات المحاصيل التى تصرف لها ويمثل تكرار كل منه على حدة حوالي ١٢,١٠٪، إلى جانب عدم وجود صنف ونوع مناسب يطلبه الزراع ضمن الأسمدة التى تصرفه الجمعية وبلغ التكرار النسبي لها حوالي ٦,٤٥٪. وتنخفض لتصل أدناها في مشكلة عدم وجود سماد بوتاسيوم في معظم الأحيان في الجمعيات الزراعية التعاونية ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٣,٢٣٪ من جملة آراء الزراع حول مشاكل صرف الأسمدة الكيموية من الجمعيت التعاونية الزراعية.

ثالثاً: دور القطاع الخاص (التجار) في تجارة الأسمدة الكيماوية بمحافظة الشرقية:

علي ضوء ما سبق يتضح وجود العديد من المشاكل في تعامل الزراع مع الجمعيات التعاونية الزراعية سواء الحائزين أو غير الحائزين لبطاقة حيازة زراعية، مما دفع الكثير من الزراع إلى التعامل مع القطاع الخاص سواء بصفة رئيسية للزراع غير لحائزين لبطاقة حيازة زراعية أو بصفة ثأنوية لاستكمال ما يحتاجه الزراع فوق ما توفره لهم الجمعية التعاونية الزراعية. ويهتم الجزء التإلى بدراسة الخصائص والسمات العامة لتجارة الأسمدة الكيماوية شاملة شراء وبيع الأسمدة الكيماوية، ثم اقتصاديات تجارة الأسمدة الكيماوية شاملة هيكل التكاليف ومؤشرات الكفاءة التسويقية بالإضافة إلى مشاكل تجارة الأسمدة الكيماوية ومقترحات الحلول والنهوض بها.

(١) الخصائص والسمات العامة لتجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة: تشير بيانات جدول (٤) الخصائص والسمات العامة لتجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى النتائج الاتية:

بدراسة مدى تفرغ التاجر للعمل بتجارة الأسمدة الكيماوية فقد تبين أن ٤٠٪ من التجار متفرغين. في حين أن الباقى ونسبتهم ٦٠٪ من التجار غير متفرغين لتجارة الأسمدة الكيماوية ويعملون في أعمال أخرى بجوار تلك التجارة. ويؤكد ما سبق العمل الرئيسي لتجار الأسمدة الكيماوية حيث تبين أن ٤٠٪ منهم عملهم الرئيسي تجارة الأسمدة الكيماوية فقط. في حين ٣٠٪ من التجار يعملون بجوار تجارتهم كموظفين بالحكومة وحوالي ٢٠٪ منهم يعمل مدرسون لمدارس القرية. وأخيراً ١٠٪ من التجار يمارسون تجارتهم بجوار عملهم بالقوات المسلحة وذلك من جملة آراء التجار. وهذا يؤكد أن العمل في تجارة الأسمدة الكيماوية بجوار عمل آخر يحقق دخلاً إضافياً لهؤلاء العاملين في التجارة. كما أن تجارة الأسمدة الكيماوية تتيح فرص عمل جديدة وتساعد على الحد من مشكلة البطالة حيث يعمل بكل تجارة اثنين من العمال أحدهما عمل عائلي والآخر مستأجر.

وبدراسة العلاقة بين تجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية يتضح وجود ثلاثة مستويات للعلاقة بين تجار الأسمدة الكيماوية بالريف وهي علاقة تعأو ن وتنافس وعلاقة محايدة أي لا توجد علاقة، وترتفع الأهمية النسبية للعلاقة التنافسية بين تجار الأسمدة الكيماوية حيث تمثل ٥٠٪ من الآراء وتتمثل تلك العلاقة في المنافسة في توفير الأسمدة النادرة وخفض السعر وتوصيل الأسمدة للزراع وكذلك البيع بالأجل. يليها عدم وجود علاقة بين تجار الأسمدة الكيماوية بالريف حيث يعمل كل منهم بمعزل عن الآخر وتمثل ٣٣,٣٣٪ من جملة الآراء للتجار. وأخيراً يوجد تعاون بين التجار حيث يتم تحديد سعر موحد على مستوى القرية لكل سماد. كما يتم شراء الأسمدة من مصادرها المختلفة ونقلها للتجار بوسيلة واحدة. هذا بالإضافة إلى وجود تبادل بين التجار بالنسبة للأسمدة عن بعضها وتمثل ١٦,٦٧٪ من آراء الزراع وذلك من جملة آراء التجار حول العلاقة فيما بينهم ومما سبق يتضح سيادة علاقة التنافس بين تجار الأسمدة الكيماوية في

الريف حيث يحاول كل منهم الاستحواذ على سوق الأسمدة الكيماوية وكذلك الاحتفاظ بالعملاء من الزراع لتحقيق اقصي قدر من العائد وصافي العائد لتجارتها.

جدول (٤): الخصائص والسمات العامة لتجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

البيان		التكرار النسبي (٪)	البيان		التكرار النسبي (٪)
تفرغ التاجر للأسمدة الكيماوية	غير متفرغ	٦٠	وصف مكان التجارة	محل تجاري لتجارة الأسمدة	٤٢,٨٥
	متفرغ	٤٠		مخازن للأسمدة	٤٢,٨٥
	الجملة	١٠٠		حجرة بداخل منزل	٧,١٥
العمل الرئيسي للتاجر	تاجر أسمدة كيماوية	٤٠		مدخل منزل	٧,١٥
	موظف حكومي	٣٠		الجملة	١٠٠
	مدرس بالقرية	٢٠	التخصص في تجارة الأسمدة الكيماوية	متخصص في السماد الكيماوي فقط	٣٧,٥٠
	يعمل بالقوات المسلحة	١٠		السماد الكيماوي والتقاوي والمبيدات	٣٧,٥٠
	الجملة	١٠٠		المستلزمات السابقة وتجارة الحبوب	١٢,٥٠
عدد العاملين بالتجارة	عمالة أسرية	٥٠		أنواع محاصيل وسلع متعددة	١٢,٥٠
	عمالة مستأجرة	٥٠		الجملة	١٠٠
	الجملة	١٠٠	الجهات الحكومية المشرفة على الأسمدة الكيماوية	إدارة التعاون الزراعي	٤٥,٤٥
العلاقة بين تجار الأسمدة بالقرية	منافسة	٥٠		الإدارة الزراعية	٢٧,٢٧
	لا توجد علاقة	٣٣,٣٣		الجمعية الزراعية	١٨,١٨
	تعاون	١٦,٦٧		التموين والتجارة	٩,١٠
	الجملة	١٠٠		الجملة	١٠٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦.

أما بالنسبة لوصف مكان ممارسة تجارة الأسمدة الكيماوية فقد تبين أن حوالي ٤٢,٨٥٪ من التجار يمارسون تجارتهم من خلال محال تجارية مخصصة لذلك ومن خلال البيع من مخازنهم مباشرة ، يليها ممارسة التجارة من خلال حجرة بداخل المنزل أو من خلال تخزين وبيع الأسمدة الكيماوية بمداخل المنازل ويمثل كل منها حوالي ٧,١٥٪ من آراء التجار. مما سبق يتضح أن الغالبية العظمى من أماكن تجارة الأسمدة الكيماوية بالقرى خاصة وغير مرخصة أو معروفة مما يصعب على جهات الرقابة الحكومية الإشراف ومتابعة تلك التجارة.

أما بدراسة درجة تخصص تجار الأسمدة الكيماوية تبين أن تجارة الأسمدة الكيماوية تأخذ أكثر من شكل ونمط إلا أن أكثرها انتشاراً كل من التخصص في تجارة الأسمدة الكيماوية فقط وتمثل ٣٧,٥% من الاراء، وتجارة الأسمدة الكيماوية بجوار التقاوي والمبيدات وتمثل ٣٧,٥٠٪ من الآراء، يضاف لما سبق تجارة الأسمدة الكيماوية مع تجارة الحبوب الغذائية، أنواع محاصيل وسلع متعددة وغذائية وغير غذائية ويمثل كل منها على حدة ١٢,٥٠٪ من آراء التجار وذلك من جملة آراء التجار بالعينة. ومما سبق يتضح تداخل تجارة الأسمدة الكيماوية مع باقي مستلزمات الإنتاج والمحاصيل والسلع الغذائية كما أن تجارة الأسمدة الكيماوية مع المحاصيل الزراعية يشجع التجار على بيع الأسمدة الكيماوية بالأجل مقابل الحصول على ثمنها بشراء المحاصيل الزراعية من الزراع مما يؤكد وقوع الزراع مرتين في يد التجار عند شراء الأسمدة الكيماوية وعند بيع المحاصيل الزراعية.

وأخيراً بدراسة الجهات الرسمية المشرفة على تجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة تبين من جدول (٤) وجود أكثر من جهة حكومية تقوم بالإشراف على تداول وتجارة الأسمدة الكيماوية بالريف. إلا أن تلك الجهات تشرف على تجار الأسمدة المرخصين والمسجل أسمائهم بالغرف التجارية فقط دون المعرفة بباقي التجار الذين يعملون بمنازلهم أو خارج نطاق الإشراف. ويأتي في مقدمة الجهات المشرفة على تجارة

وتداول الأسمدة في الريف إدارة التعاون الزراعي ويمثل ٤٥,٤٥٪، يليها الإدارة الزراعية وتمثل ٢٧,٢٧٪، ثم يليها الجمعية المركزية للتعاون الزراعي ويمثل حوالي ١٨,١٨٪ وأخيراً مديريات التجارة والتموين وفروعها وتمثل حوالي ٩,١٠٪ وذلك من آراء التجار وتقوم هذه الجهات بالإشراف على تداول وتجارة الأسمدة لمحاربة الغش والتدليس من جانب والتأكد من الأسعار من جانب آخر ولدفع التجار إلى ترخيص وتسجيل تجارتهم بالغرف التجارية.

(٢) الخصائص والسمات العامة لشراء التجار للأسمدة الكيماوية: تشير نتائج جدول (٥) الخصائص والسمات العامة لشراء التجار للأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى النتائج الآتية:

بدراسة مصادر حصول التجار على الأسمدة الكيماوية اللازمة لهم فقد تبين أن حوالي ٧٢,٧٢٪ من التجار يحصلون على الأسمدة من مورد خاص بالأسمدة الكيماوية (تاجر جملة). وحوالي ١٨,١٨٪ من التجار يحصلون على الأسمدة من مناطق إنتاجها (المصنع مباشرة بدون وسيط). وأخيراً حوالي ٩,١٠٪ من التجار يحصلون على الأسمدة الكيماوية كحصة رسمية من الحكومة وهؤلاء التجار هم المرخصون والمسجلون بالغرف التجارية والذين يمكن للجهات الحكومية الرسمية مراقبة الأسمدة الكيماوية لديهم وذلك من جملة تجار الأسمدة الكيماوية بالعينة.

جدول (٥): الخصائص والسمات العامة لشراء التجار للأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٦/٢٠١٥:

البيان		التكرار النسبي (٪)	البيان		التكرار النسبي (٪)
مصدر الحصول على الأسمدة الكيماوية	مورد خاص بالأسمدة الكيماوية	٧٢,٧٢	وسيلة نقل الأسمدة الكيماوية	عربة نصف نقل	٥٠
	من المصنع مباشرة	١٨,١٨		جرار نقل بمقطورة	٤٠
	حصة رسمية	٩,١٠		جرار نقل مفرد	١٠
	الجملة	١٠٠		الجملة	١٠٠
طرق ومواعيد سداد ثمن الأسمدة الكيماوية	نقداً عند الاستلام	٦١,٥٣	تكلفة نقل الأسمدة الكيماوية	تتحملها جهة بيع الأسمدة للتاجر	٥٠
	بعد بيع الأسمدة الكيماوية	١٥,٣٩		يتحملها التاجر	٥٠
	مقدم قبل استلام الأسمدة الكيماوية	١٥,٣٩		الجملة	١٠٠
	شيك قابل للصرف	٧,٦٩	أهم الأسمدة المتعامل فيها	الآزوتية	٤٧,٣٦
	الجملة	١٠٠		الفوسفاتية	٤٢,١٢
				البوتاسية	١٠,٥٢
				الجملة	١٠٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية لعامي ٢٠١٦/٢٠١٥.

بالنسبة لطرق سداد التجار لثمن الأسمدة الكيماوية التي يحصلون عليها فقد تبين أنه يأتي في مقدمتها السداد نقداً عند استلام الأسمدة الكيماوية بمقر مزاولة التجارة سواء المحال أو المخازن وتمثل ٦١,٣٥٪ يليها كل من سداد الثمن بعد بيع الأسمدة الكيماوية للزراع، ودفع الثمن نقداً قبل استلام الأسمدة الكيماوية ويمثل كل منها حوالي ١٥,٣٩٪، وأخيراً الحصول على الأسمدة الكيماوية بموجب شيك قابل للصرف عند استلام الأسمدة الكيماوية بمخازن التجار ويمثل حوالي ٧,٦٩٪. مما سبق يتضح أهمية السداد بالنقد سواءاً مقدماً أو عند الاستلام أو بعد بيع الأسمدة الكيماوية للزراع. وهذا يعنى ضرورة وجود سيولة وقدرة مالية لدى تجار الأسمدة الكيماوية.

أما بالنسبة لوسائل نقل الأسمدة الكيماوية إلى التجار فقد انحصرت في وسيلة عربة نصف نقل وتمثل ٥٠٪ يليها جرار نقل مزدوج بمقطورة وتمثل٤٠٪، وأخيراً عربة نقل مفرد وتمثل ١٠٪ من وسائل نقل الأسمدة الكيماوية إلى التجار. ومما سبق يتضح أهمية وسيلة سيارة نصف نقل وذلك لمحدودية الكميات التى

يتعامل فيها التاجر الريفي وإمكانية السير على طرق مرصوفة وغير مرصوفة وكذلك لضيق الشوارع بالقرى حيث تمثل وحدها نصف وسائل النقل المستخدمة بالعينة. اما بالنسبة لتكلفة نقل الأسمدة الكيماوية فقد تبين أنها تقسم مناصفة ما بين جهات بيع الأسمدة إلى التاجر والتاجر المشترى وذلك من جملة آراء التجار موضع الدراسة.

أما فيما يتعلق بنوعية الأسمدة الكيماوية التى يتعامل فيها التاجر فقد تبين ارتفاع الاهمية النسبية للأسمدة الآزوتية حيت تمثل ٤٧,٣٦٪ يليها الأسمدة الفوسفاتية وتمثل ٤٢,١٢٪ وأخيراً الأسمدة البوتاسية وتمثل ١٠,٥٢٪ من إجمالي كمية الأسمدة التى يتعامل فيها التجار وتختلف نوعية الأسمدة داخل المجموعات السابقة حيث يوجد أكثر من نوع سماد حيث تشمل الأسمدة الازوتية، اليوريا، سلفات الجير وغيرها وكذلك لباقى أنواع الأسمدة.

(٣) الخصائص والسمات العامة لبيع التجار للأسمدة الكيماوية: تشير نتائج جدول(٦) إلى الخصائص والسمات العامة لبيع التجار للأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى النتائج الآتية:

بالنسبة لطرق تحديد سعر بيع التجار للأسمدة الكيماوية فقد انحصرت في تحديد السعر على ضوء السعر السائد بالسوق بالقرية وتمثل ٩٠٪،أما الباقي وتبلغ نسبته ١٠٪ فيحدد السعر بطريق المساومة ما بين التاجر والزراع، أما بالنسبة لطرق سداد الزراع لثمن الأسمدة الكيماوية المشتراة من التجار فقد تبين أنها انحصرت في دفع الزراع لثمن الأسمدة بعد حصاد وبيع المحاصيل التى تم شراء الأسمدة لأجلها ٣٥,٧٢٪، بالإضافة إلى كل من دفع الثمن نقدا عند الشراء الأسمدة الكيماوية، ودفع جزء من الثمن عند شراء الأسمدة والاخر بعد بيع المحاصيل الزراعية ويمثل كل منها على حدة ٢٨,٥٧٪، وأخيراً يتم شراء الأسمدة ودفع ثمنها مقابل بيع الزراع للمحاصيل التى تم استخدام الأسمدة فيها إلى التجار وهذا يعنى دفع ثمن الأسمدة الكيماوية مقابل بيع المحاصيل للتجار وتمثل ٧,١٤٪ من آراء التجار.

ومما سبق يتضح مدى الارتباط ما بين شراء الزراع للأسمدة الكيماوية وبيع المحاصيل الزراعية للتجار. وهذا يعنى أنه في ظل ضعف القدرة المالية للزراع وأحياناً عدم وجود حيازة زراعية وتخلي الجمعية التعاونية الزراعية عن إمدادهم وتوفير الأسمدة الكيماوية لهم فإن الزراع يقعون فريسة للتجار مرتين الأولى في ارتفاع اسعار الأسمدة الكيماوية التى يشترونها بالأجل من جانب والثانية عند شراء التجار للمحاصيل الزراعية من الزراع مقابل الأسمدة بثمن بخس مما يعنى ضرورة اعادة النظر في السياسة الزراعية والإئتمانية في توزيع الأسمدة الكيماوية من جانب وشراء الدولة للمحاصيل الزراعية من جانب آخر.

جدول (٦): الخصائص والسمات العامة لبيع التجار للأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

البيان		التكرار النسبي (٪)	البيان		التكرار النسبي (٪)
وسيلة تحديد سعر البيع للزراع	سعر السوق	٩٠	طرق سداد الزراع لثمن الأسمدة الكيماوية	نقداً عند الشراء	٢٨,٥٧
	سعر المساومة	٧		جزء عند الشراء والباقي عند الحصاد	٢٨,٥٧
	أخرى	٣		دفع الثمن عقب الحصاد	٣٥,٧٢
	الجملة	١٠٠		دفع الثمن من خلال مبيعات المحاصيل للتجار	٧,١٤
				الجملة	١٠٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

(٤) تكاليف تسويق الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة: يتضح من بيانات جدول (٧) هيكل بنود تكاليف تسويق الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى أن بنود تكلفة تسويق طن الأسمدة الكيماوية ترتفع لتصل أقصاه في تكلفة إجمالي تكاليف النقل حيث بلغت

٤٠,٥٧ جنيها للطن تمثل ٤٦,٩١٪، يليه تكلفة العمل البشرى حيث بلغت ٢٥,٩٣ جنيها للطن تمثل ٢٩,٩٨٪، ثم يليه تكلفة التخزين شاملة الايجار ومستلزمات التخزين وبلغت ١٥,٥٧ جنيها للطن تمثل ١٨٪. يضاف لما سبق تكلفه كل من مواصلات واتصالات، كهرباء ومياه، ضرائب وتأمينات، رسوم ترخيص ونظافة حيث بلغت ٢,٣٧، ١,٥٦، ٠,٣٣ ، ٠,١٥ جنيها للطن، تمثل ٢,٧٤٪، ١,٨١٪، ٠,٣٨٪، ٠,١٨% من إجمالي تكلفة تسويق طن الأسمدة الكيماوية والتى بلغت ٨٦,٤٨ جنيها للطن.

جدول (٧): هيكل بنود تكاليف تسويق الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

بند التكاليف	التكلفة (جنيه/طن)	الأهمية النسبية (٪)
إجمالي تكاليف النقل (تحميل وتعتيق ونقل)	٤٠,٥٧	٤٦,٩١
إجمالي أجور عمالة بشرية	٢٥,٩٣	٢٩,٩٨
إجمالي إيجار محال ومخازن	١٥,٥٧	١٨,٠٠
مواصلات وإتصالات	٢,٣٧	٢,٧٤
كهرباء ومياه	١,٥٦	١,٨١
ضرائب وتأمينات	٠,٣٣	٠,٣٨
رسوم ترخيص ونظافة	٠,١٥	٠,١٨
الإجمالي	٨٦,٤٨	١٠٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

ومما سبق يتضح أن تكلفة النقل والعمل البشرى والتخزين معاً بلغت ٨٠,٠٧ جنيها للطن وتمثل ٩٤,٩٠٪، أما باقي بنود التكاليف فد بلغت ٤,٤١ جنيها للطن تمثل ٥,١٠٪ من إجمالي التكاليف التسويقية والتى بلغت ٨٦,٤٨ جنيها للطن.

(٥) مؤشرات كفاءة تسويق الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة: يتضح من بيانات جدول (٨) مؤشرات كفاءة تسويق الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى أن الفروق التسويقية المطلقة والتى يقصد به الفرق بين سعر الشراء والبيع للشيكارة بالجنية (الشيكارة ٥٠ كيلو جرام) بلغت أقصاها في كل من نترات النشادر (٣٣,٥٪) وثلاثى فوسفات (٣٧,٥٪) في كلا منهم على حده حوالي ٣٥ جنية للشيكارة ، يليها نترات نشادر (٢٠٪)، بوتاسيوم مستورد (٤٨٪) حيث بلغت لكل منهما على حدة ٣٠ جنية للشيكارة. ثم يليها سماد يوريا (٤٦,٥٪) حيث بلغت ٢٠ جنية للشيكارة، وإنخفضت لتصل أدناها في سوبر فوسفات (١٥٪) حيث بلغت الفروق التسويقية ١٥ جنية للشيكارة.

وتشير نتائج الفرق التسويقي النسبي والذى يتوقف على الفرق التسويقي المطلق وسعر البيع للشيكارة بالجنية الا أنه ارتفع ليصل أقصاه في ثلاثي فوسفات(٣٧,٥٪) حيث بلغ ٢٨٪، يليه نترات نشادر (٣٣,٥٪) حيث بلغ ٢٦,٩٢٪، ثم يليه كل من سوبر فوسفات (١٥٪)، نترات نشادر(٢٠٪) حيث بلغا ٢٣,٠٧٪، وإنخفض ليصل أدناه في بوتاسيوم مستورد (٤٨٪) حيث بلغ ٦,٦٦٪.

وتشير نتائج إجمالي التكاليف التسويقية مضافاً إليها سعر الشراء بينما ارتفعت لتصل اقصاها في بوتاسيوم مستورد حيث بلغت ٨٤٨٦,٤٨ جنية للطن، يليها كل من سماد يوريا (٤٦,٥٪)، نترات نشادر (٢٠٪) حيث بلغت ٢٠٨٦,٤٨ جنيها للطن، ثم يليها نترات نشادر ٣٣,٥٪ حيث بلغت ١٩٨٦,٤٨ جنيها للطن، وإنخفض ليصل ادناه في سوبر فوسفات (١٥٪) حيث بلغت ١٠٨٦,٤٨ جنيه للطن.

أما فيما يتعلق بصافي العائد لتسويق وتجارة الأسمدة الكيماوية فقد إرتفع ليصل أقصاة في نترات النشادر (٣٣,٥٪)، ثلاثى فوسفات (٣٧,٥٪) فقد بلغت لكلا منهما على حده ٦١٣,٥٢ جنيها للطن، يليها كل من نترات نشادر (٢٠٪)، بوتاسيوم مستورد (٤٨٪) حيث بلغت حوالي ٥١٣,٥٢ جنيها للطن، ثم يليها سماد اليوريا (٤٦,٥٪) حيث بلغت حوالي ٣١٣,٥٢ جنيها للطن، وإنخفض ليصل أدناه في سماد سوبر فوسفات (١٥٪) حيث بلغ حوالي ٢١٣,٢ جنيها للطن.

وأخيراً فإن العائد الصافي لكل جنية يستثمر في تسويق وتجارة الأسمدة الكيماوية يحقق ربحية في سماد ثلاثى فوسفات (٣٧,٥٪) بلغت ٣٢,٥٠ قرشا جنية، يليه نترات النشادر (٣٣,٥٪) حيث بلغت ٣٠,٨٨ قرشا/ جنية، ثم يليه سماد نترات النشادر (٢٠٪) حيث بلغت ٢٤,٦١ قرشا للجنية، وإنخفض ليصل ادناه في سماد بوتاسيوم مستورد (٤٨٪) حيث بلغ ٦,٠٥ قرشا للجنية.

جدول (٨): مؤشرات كفاءة تسويق الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

البيان	سماد يوريا (٤٦,٥٪)	نترات نشادر (٣٣,٥٪)	سوبر فوسفات (١٥٪)	نترات نشادر (٢٠٪)	بوتاسيوم مستورد (٤٨٪)	ثلاثي فوسفات (٣٧,٥٪)
سعر الشراء	١٠٠	٩٥	٥٠	١٠٠	٤٢٠	٩٠
سعر البيع	١٢٠	١٠	٦٥	١٣٠	٤٥٠	١٢٥
ألفروق التسويقية المطلقة (جنيه/شيكارة)	٢٠	٣٥	١٥	٣٠	٣٠	٣٥
ألفرق التسويقي النسبي(٪)	١٦,٦٦	٢٦,٩٢	٢٣,٠٧	٢٣,٠٧	٦,٦٦	٢٨
ألفروق التسويقية المطلقة (جنيه/طن)	٤٠٠	٧٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٧٠٠
التكاليف التسويقية (جنيه/طن)	٨٦,٤٨	٨٦,٤٨	٨٦,٤٨	٨٦,٤٨	٨٦,٤٨	٨٦,٤٨
إجمالي سعر الشراء والتكاليف التسويقية (جنيه/طن)	٢٠٨٦,٤٨	١٩٨٦,٤٨	١٠٨٦,٤٨	٢٠٨٦,٤٨	٨٤٨٦,٤٨	١٨٨٦,٤٨
صافي العائد (جنيه/طن)	٣١٣,٥٢	٦١٣,٥٢	٢١٣,٢	٥١٣,٥٢	٥١٣,٥٢	٦١٣,٥٢
ربحية الجنيه المستثمر (جنيه)	١٥,٠٢	٣٠,٨٨	١٩,٦٥	٢٤,٦١	٦,٠٥	٣٢,٥٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية ٢٠١٥/٢٠١٦.

(٦) مشاكل تجارة الأسمدة بعينة الدراسة الميدانية: تشير نتائج جدول (٩) إلى التكرار النسبي لآراء التجار حول مشاكل تجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى وجود العديد من المشاكل التى تواجه تجارة الأسمدة الكيماوية في ريف محافظة الشرقية يأتي في مقدمة تلك المشاكل صعوبة حصول التاجر على الأسمدة الكيماوية اللازمة له بالإضافة إلى ارتفاع اسعار الأسمدة الكيماوية بالسوق الحر وتمثل كل منها على حدة حوالي٢٧,٥٨% من آراء التجار، يليها ارتفاع تكلفة النقل والتعتيق للأسمدة الكيماوية بمحال التجار ومخازنهم وتمثل حوالي ١٧,٢٥٪، ثم يليها كل من الغش والتدليس للأسمدة الكيماوية وتمثل حوالي ١٠,٣٥٪ من آراء التجار، وأخيراً فإن وجود نقص في وزن شيكارة السماد الكيماوى وتمثل ٦,٨٩٪ من إجمالي آراء تجار الأسمدة الكيماوية بالعينة.

جدول (٩): التكرار النسبي لآراء التجار حول مشاكل تجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

المشاكل	التكرار النسبي (٪)
صعوبة الحصول على الأسمدة الكيماوية من مصادرها	٢٧,٥٨
ارتفاع سعر الأسمدة الكيماوية	٢٧,٥٨
ارتفاع تكلفة النقل والتعتيق للأسمدة الكيماوية	١٧,٢٥
الغش والتدليس للأسمدة الكيماوية	١٠,٣٥
تمزق عبوات الأسمدة الكيماوية	١٠,٣٥
وجود نقص في وزن شيكارة السماد الكيماو ي	٦,٨٩
الجملة	١٠٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦.

ويترتب على تلك المشاكل التى يتعرض لها التجار حالة من الغبن للزراع القائمين بشراء تلك الأسمدة وذلك للارتفاع الدائم في سعر الأسمدة مما يؤدى في ظل تلك المشاكل إلى تعظيم صافي العائد المتحقق من التجارة وبالتإلى يتضح أنه من الاهمية بمكان ضرورة المراقبة الشديدة والمستمرة والحازمة للتجار الأسمدة الكيماوية بالريف واجبارهم على القيام بترخيص محالهم والإبلاغ عن المخازن لإمكانية المتابعة والمراقبة.

(٧) مقترحات النهوض بمستوى كفاءة تداول الأسمدة الكيماوية: تشير نتائج جدول (١٠) إلى التكرار النسبي لآراء التجار حول مقترحات النهوض بمستوى كفاءة تجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى وجود العديد من المقترحات التى يمكن من خلالها الارتقاء والنهوض بمستوى كفاءة الأداء لتجارة الأسمدة الكيماوية، إلا أن أهم تلك المقترحات تخفيض السعر وزيادة دعم الأسمدة الكيماوية حتى يكون في متناول مستوى دخول الزراع عامة والصغار منهم خاصة وتمثل ٢٤٪ من آراء التجار، يليها كل من تحسين جودة العبوات حتى لا يحدث لها تمزق بالإضافة إلى زيادة حصة التاجر المرخص من الأسمدة الكيماوية وتمثل كل منها على حدة حوالي ١٥,٥٢٪ من جملة الآراء، ثم يليها تخفيض تكاليف نقل الأسمدة الكيماوية من مصادرها الأولية إلى مقار عمل ونشاط التجار وتمثل حوالي ١٢٪، وتنخفض لتصل أدناها في كل من أهمية مكافحة تجارة الأسمدة بدون ترخيص وإلزام التجار بالترخيص بالإضافة إلى أن تكون الأسمدة الكيماوية معتمدة من خلال علامة تجارية ويمثل كل منها على حدة حوالي ٤,١٠٪ من جملة آراء التجار حول مقترحات الإرتقاء والنهوض بمستوى تجارة الأسمدة بالريف.

جدول (١٠): التكرار النسبي لآراء التجار حول مقترحات النهوض بمستوى كفاءة تجارة الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية بريف محافظة الشرقية خلال الموسم ٢٠١٥/٢٠١٦:

المقترحات	التكرار النسبي (٪)
تخفيض السعر	٢٤,٠٠
تحسين جودة العبوات	١٥,٥٢
زيادة حصة التاجر	١٥,٢٠
تخفيض تكاليف النقل	١٢,٠٠
توفير عبوات صغيرة (٢٥ كجم)	٨,٣٣
زيادة الرقابة على الأسمدة	٨,٢٠
تسهيل الاجراءات للحصول على الأسمدة من المصانع	٨,٢٠
وجود ترخيص وعلامة تجارية	٤,١٠
توفير الأسمدة في أوقات مناسبة	٤,١٠
الجملة	١٠٠

المصدر: جمعت من بيانات استمارة استبيان لتجار الأسمدة الكيماوية بعينة الدراسة الميدانية لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦.

الملخص

يعتبر القطاع الزراعي قاطرة التنمية المستدامة في مصر، ولقد شهد القطاع الزراعي في العقود القليلة الماضية العديد من سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي بدأت عام ١٩٨٧ بإلغاء الدعم وتحرير تجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي. ولقد ترتب على ما سبق تراجع وتدهور دور الدولة في مجال مستلزمات الإنتاج عامة والأسمدة الكيماوية خاصة والذى أدى إلى نشاط دور القطاع الخاص في تجارة الأسمدة بالريف. ولقد أنحصرت مشكلة الدراسة في تراجع دور الدولة في إمداد وتوفير الأسمدة الكيماوية للزراع، بالإضافة إلى عدم مناسبة كمية ونوعية وسعر السماد الذى تقدمه للزراع مالكي الحيازة الزراعية من الجمعية التعاونية الزراعية. واستهدفت الدراسة تشخيص الوضع الحالي لسوق السماد في ريف محافظة الشرقية. واعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات الأولى بيانات ثانوية منشورة من وزارة الزراعة، قطاع الشؤون الاقتصادية. والثانية بيانات أولية لدراسة ميانية.

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يأتي في مقدمتها:

١- بمقارنة معدل الإكتفاء الذاتى لكل من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية تبين أن معدل الاكتفاء الذاتى يتناقص في الأسمدة الآزوتية ويتزايد في الأسمدة الفوسفاتية. كما أن جميع الأسمدة البوتاسية يتم استيرادها من الخارج.

٢- في ظل عجز الكميات المنصرفة من الجمعية التعاونية الزراعية فإن الزراع يقومون بتدبير باقي احتياجاتهم من تاجر الأسمدة بالقرية بنسبة تمثل حوالي ٦١,٥٪. ويحصل حوالي ٣١,٢٥٪ من مزارعي العينة على احتياجاتهم من الأسمدة بشرائه من مزارعين آخرين أو يحصل المستأجرون على احتياجاتهم من مالكي الأرض الزراعية. بينما يحصل حوالي ٦,٢٥٪ على احتياجاتهم بشراء الأسمدة من الجمعية ولكن بسعر أعلى من السعر المقرر. وبذلك يتضح وجود خلل وقصور في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توفير احتياجات الزراع من الأسمدة الكيماوية مما أدى إلى تنشيط وتفعيل دور التجار في توفير الأسمدة الكيماوية للزراع كبديل للجمعيات التعاونية الزراعية.

٣- يعاني الزراع مالكي بطاقة الحيازة الزرعية من العديد من المشاكل أثناء صرف الأسمدة الكيماوية من الجمعيات التعاونية الزراعية يأتي في مقدمتها وفقاً لتكرارها النسبي أن عبوات الأسمدة ممزقة ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٢٣,٣٨٪، يليها مشكلة تحصيل الجمعيات رسوم إضافية حصول الزراع على إحتياجاتهم من الأسمدة الكيماوية ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٢٢,٥٨٪، ثم يليها مشكلة أن بعض الأسمدة الكيماوية مغشوشة ويمثل تكرارها النسبي حوالي ٢٠,١٦٪، وغيرها من المشاكل الأخرى.

٤- وبدراسة مصادر حصول التجار على الأسمدة الكيماوية تبين أن حوالي ٧٢,٧٢٪ من التجار يحصلون على الأسمدة من مورد خاص بالأسمدة الكيماوية (تاجر جملة). وحوالي ١٨,١٨٪ من التجار يحصلون على الأسمدة من مناطق إنتاجها (المصنع مباشرة بدون وسيط). وأخيراً حوالي ٩,١٠٪ من التجار يحصلون على الأسمدة الكيماوية كحصة رسمية من الحكومة.

٥- بلغت تكلفة تسويق طن السماد الكيماوي حوالي ٨٦,٤٨ جنيهاً للطن ارتفعت لتصل أقصاها في تكلفة إجمالي تكاليف النقل، يليه تكلفة العمل البشرى، ثم يليه تكلفة التخزين شاملة الإيجار ومستلزمات التخزين، يضاف لما سبق تكلفة كل من مواصلات واتصالات، كهرباء ومياه، ضرائب وتأمينات، رسوم ترخيص ونظافة.

٦- تعانى تجارة الأسمدة الكيماوية من العديد من المشاكل يأتي في مقدمتها صعوبة حصول التاجر على الأسمدة الكيماوية اللازمة له بالإضافة إلى ارتفاع اسعار الأسمدة الكيماوية بالسوق الحر، يليها ارتفاع تكلفة النقل والتعتيق للأسمدة الكيماوية بمحال التجار ومخازنهم، ثم يليها مشكلة الغش والتدليس للأسمدة الكيماوية، وأخيراً وجود نقص في وزن شيكارة السماد الكيماوي.

٧- وللنهوض ورفع كفاءة تجارة الأسمدة الكيماوية فإنه من الأهمية بمكان تخفيض السعر وزيادة دعم الأسمدة الكيماوية حتى يكون في متناول مستوى دخول الزراع عامة والصغار منهم خاصة، يليها كل من تحسين جودة العبوات حتى لا يحدث لها تمزق بالإضافة إلى زيادة حصة التاجر المرخص من الأسمدة الكيماوية، ثم يليها تخفيض تكاليف نقل الأسمدة الكيماوية من مصادرها الأولية إلى مقار عمل ونشاط التجار وغيره من المقترحات الاخرى.

وبناء على النتائج توصى الدراسة بالآتي:

١- زيادة الاستثمار في انشاء المزيد من مصانع الأسمدة وخاصة الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية في إنتاجها لتوفر الغاز الطبيعي والخامات اللازمة لها.

٢- تفعيل دور حملات الرقابة على جهات التوزيع والمتاجر الخاصة. وذلك للتأكد من وصول الحصص المقررة إلى المزارعين بالأسعار التي تحددها الدولة.

٣- ضبط الأسعار ومنع الاحتكار في تسويق الأسمدة وخاصة البوتاسية منها.

٤- إحكام توزيع الأسمدة من خلال بنك التنمية وللائتمان الزراعي وفروعه المختلفة.

٥- الربط والتنسيق بين الطاقة الإنتاجية والتسويقية والتخزينية لشركات الإنتاج والتوزيع والتجارة والتعاونيات.
٦- زيادة وتحسين الطاقة التخزينية لبنوك القرى والتعاونيات.
٧- الاهتمام بصناعة عبوات الأسمدة وجودتها مما يقلل من نسبة الفاقد والتالف منها.
٨- تخفيض تكاليف النقل والتعتيق لدى شركات الإنتاج والتسويق والتوزيع.
٩- أهمية وجود ترخيص وعلامة تجارية للشركات التي تتعامل في إنتاج وتوزيع وتجارة الأسمدة.
١٠- سن القوانين والتشريعات الصارمة على الجهات التي تتعامل في الأسمدة لمنع الغش والحفاظ على البيئة من التلوث.
١١- سرعة الانتهاء من عمل بطاقة الحيازة الزراعية الذكية على مستوى الجمهورية لما لها من أهمية في تطوير وتحديث العمل في القطاع الزراعي وإحداث تنمية زراعية مستدامة تعتمد على قاعدة من البيانات السليمة.

المراجع

١- أشرف عبد الله محمد الفتياني (دكتور): المردود الاقتصادي لأثر استخدام الأسمدة الكيماوية الزراعية على الزراعة المصرية. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد (٢١). العدد (٤). ديسمبر ٢٠١١.
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. النشرة السنوية لتقدير الدخل من القطاع الزراعي. ٢٠١٤.
٣- الموقع الالكتروني عالم الزراعة (اقتصاديات صناعة الأسمدة في مصر) ٢٠١٠.
٤- سهير مختار مصطفي (دكتور). نجوى مسعد العجرودي (دكتور): دراسة اقتصادية للأسمدة الكيماوية في مصر. المجلة المصرية للعلوم التطبيقية. المجلد (٢١). العدد (١). مارس ٢٠٠٦.
٥- عزت عبد المقصود زيدان (دكتور). محمود عبد الحليم جاد محمد (دكتور): المردود الاقتصادي والبيئي لاستخدام الأسمدة في قطاع الزراعة. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد (١٥). العدد (٢). يونيو ٢٠٠٥.
٦- محمد عبد السميع عناني: التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية (مدخل حديث باستخدام SPSS). كلية التجارة. جامعة الزقازيق. الطبعة الثالثة ٢٠١١.
٧- هبة ياسين عبد ألفتاح (دكتور). أنعام عبد hالفتاح محمد (دكتور): دراسة اقتصادية لوضع الأسمدة الكيماوية في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد (١٧). العدد (٣). سبتمبر ٢٠٠٧.
٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشئون الاقتصادية. نشرة احصائيات مستلزمات الإنتاج الزراعي. أعداد متفرقة.

An Economic Study of the Trade of Chemical Fertilizer in the Rural of Sharkia Governorate

Dr. Tahany Saleh Mohamed Baumy Dr .Amina Said Mohamed Fouad
Researcher - Agricultural Economics Research Institute

Summary:

The agricultural sector is the engine of sustainable development in Egypt. and the agricultural sector has witnessed in the past few decades. many of the policies and programs of economic reform began in 1987. the abolition of support and the liberalization of agricultural inputs trade. The result of the above. the decline and deterioration of the state's role in the field of public private production of chemical

and fertilizer requirements. which led to the role of private sector activity in the fertilizer trade Rural. The study problem was the declining role of the state in providing supply Chemical fertilizers to farmers. in addition to the lack of an appropriate quantity. quality and price of fertilizer. which provided for the acquisition of agricultural growers owners of the Agricultural Cooperative Association.

A study aimed to diagnose the current situation of the fertilizer market in the Rural of Sharkia Governrate. This study relied on two main sources for the first data secondary data published by the Ministry of Agriculture. Economic Affairs sector. The Secondary data published by government agencies. preliminary data for field study.

The study found many of the most important results:

1- When studying the self-sufficiency of chemical fertilizers in Egypt shows that it decreasing in the nitrogenous fertilizer. and it increasing in phosphate fertilizers. Each potassium fertilizer imported from other countries.

2- Agricultural cooperatives fail to meet the needs of farmers from chemical fertilizers. so it gets to the needs of farmers from several other sources. including fertilizer dealer in the village (61.5%). renters get fertilizer from the owners of the land. farmers get from other farmers (31.25%).and some farmers buy fertilizer from the Agricultural cooperative Association at a price higher than the price set (6.25%).

3- Owners of agricultural holding farmers sample agriculture suffer from many problems when they spend chemical fertilizers from agricultural cooperatives including fertilizer containers that they are torn (23.38%). associations receive additional fees when chemical fertilizers Exchange (22.58%). or some of the fertilizer to be adulterated (20.16%).

4- Fertilizer dealer gets chemical fertilizers from several sources. the most important of Wholesaler (72.72%). followed by the fertilizer plant without an intermediary (18.18%). or he gets official as a share of government.

5-The cost of marketing ton of chemical fertilizer reached 86.48 LE/ton. the maximum value was in the cost of transport. followed by the cost of human labor. and the cost of storage. and other costs. including transportation. telecommunications. electricity. water. taxes and insurance. Turakhad fees. and cleanliness.

6- Fertilizer trade suffers from several problems. including the difficulty of obtaining fertilizer. high fertilizer prices free-market. high transport costs and aging shops traders and warehouses. fraud and deceit in the chemical fertilizer. and the existence of a shortage of containers of chemical fertilizer weight.